النَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ

٢٤٢ ـ يَنوبُ مَفْعولٌ بِهِ عَنْ فاعِلِ فيما لَهُ كـ«نِيلَ خَيْرُ نائِلِ»(١)

يُحذَف الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَهُ، فَيُعْطَى ما كانَ للفاعلِ من لُزومِ الرَّفعِ ووُجوبِ التأخُّرِ عن رافعِهِ وعدمِ جَوازِ حَذْفِهِ(٢)(3)، وذلك نحوُ: «نِيْلَ خَيْرُ نائِلٍ» فخيرُ نائلٍ: مفعول

(١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضاً «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماض مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلِّم إلى حذف الفاعل كثيرةٌ جدًّا، ولكنَّها على كثرتها لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظيًّا أو معنويًّا.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: من طابت سريرته حُمدتْ سِيرتُه؛ إذ لو قيل: «حمدَ الناسُ سيرتَه» لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس:

عُـلِّـقـتُـهَـا عَـرَضًـا وعُـلِّـقَـتْ رَجُـلاً غَـيـرِي وَعُلِّقَ أخرَى غَـيـرَهـا الـرَّجُـلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها، لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا المحبة، وعرضًا، أي: من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهَوِيتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرق متاعي؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك: «سرق متاعي»، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: «تُصدِّقَ بألفِ دينار»، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: خلق الخنزير، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل، فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل، فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

(3) ويُعطى من أحكام الفاعل غير ما ذكر الشارح:

أ ـ تجريد الفعل المسند إليه من علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ كقولك: كُوفِئَ المجدّان. =

قائمٌ مَقام الفاعلِ، والأصل: نالَ زيدٌ خَيْرَ نائل، فحذف الفاعل، وهو «زيد»، وأقيم المفعولُ به مُقامَهُ، وهو «خيرُ نائلٍ»، ولا يجوزُ تقديمُه، فلا تقولُ: «خَيْرُ نائِلٍ نيْلَ» على أنْ يكونَ مفعولاً مقدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبرُه الجملةُ التي بعدَه، وهي «نِيْلَ» والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستترٌ، والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوزُ حذفُ «خيرُ نائلٍ» فتقولُ: «نِيْلَ».

٢٤٣ ـ فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والمُتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ[١]

٢٤٤ ـ واجْعَلْهُ مِنْ مُضارِعٍ مُنْفَتِحا كَيَنْتَحي المَقولِ فيهِ يُنْتَحَى[٢]

يُضَمُّ أوَّلُ الفِعْلِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً[3]، أي: سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكْسَر ما قبلَ آخرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخرِ المُضارعِ.

= ب ـ تأنيث الفعل المسند إليه إذا كان نائب الفاعل مؤنثاً؛ كقولك: أُدّيت الأمانة على وجوه الوجوب والجواز والمنع.

جـ ـ تنزيله منزلة الجزء والإغناء عن الخبر: كقولك: أمعاقَبٌ المُذْنِبان.

د ـ الاتصال بالفعل والانفصال عنه.

هـ ـ عُمْديّته، أي: عدم الاستغناء عنه.

و ـ عدم تعدُّده. فلو كان للفعل أكثر من معمولٍ فواحدٌ منها نائبُ الفاعل، والبقية منصوباتٌ على المفعولية.

(١) «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضممن» الآتي، وأول مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك. . . إلخ، وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كينتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «ينتحى» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

(3) يرى الجمهور عدم بناء الفعل للمجهول من الجامد أو الناقص خلافاً للكوفيين وسيبويه.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في «وَصَلَ»: «وُصِلَ» وفي المضارع قولُكَ في «يَنْتَحي»: «يُنْتَحَى».

٢٤٥ ـ والثَّانيَ التَّاليَ تا المُطاوَعَهْ كـالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنازَعَهْ(١)

٢٤٦ ـ وَثالِثَ الَّذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كـالأوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِي(٢)

إذا كان الفِعلُ المبنيُّ للمفعولِ مفتتَحاً بتاءِ المطاوَعةِ، **ضُمَّ أوَّلُه وثانيه**، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحرِجَ» وفي «تكَسَّر»: «تُكُسِّر» وفي «تَغافَلَ»: «تُغوفِلَ».

وإنْ كانَ مُفتتحاً بهمزة وَصْل **ضُمَّ أوَّلُه وثالثُه**، ذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: «اسْتُحْليَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

٢٤٧ ـ واكْسِرْ أو اشْمِمْ «فا» ثُلاثيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جا كَـ«بوعَ» فاحْتُمِلْ(٣)

---

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلًّا بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف، و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

(٣) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثيًّا مُعْتَلَّ العينِ، فقد سُمِعَ في فائه ثلاثَةُ أوْجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحوُ: «قيلَ، وَبِيعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٤ ـ حيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلا تُشاكُ[(١)]

(٢) وإخلاصُ الضمِّ، نحو: «قولَ، وَبوعَ» ومنه قولُه: [الرجز]

ش١٥٥ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَباباً بوعَ فاشْتَرَيْتُ[(٢)]

---

(١) البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حيكت» نُسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكًا وحياكة «نيرين» تثنية نير، بكسر النون بعدها ياء مثناة، وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبًا بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضًا: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجًا على نيرين، وقد رُوي في موضع هذه العبارة: «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول، بفتح النون وسكون الواو، وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «**حيكت**» حيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**على نيرين**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «**إذ**» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة «**تحاك**» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «**تختبط**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**الشوك**» مفعول به لتختبط «**ولا**» نافية «**تشاك**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى: «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

(٢) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتًا منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَومِ قَدْ حَوقَلْتُ أو دَنَوتُ ... وبَعضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوتُ
مَا لِي إذا أجذِبُهَا صَأَيْتُ ... أكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أم بَيْتُ
لَيْتَ وهَل يَنفَعُ شيئًا لَيتُ ... لَيْتَ شَبَابًا.............. =

وهي لغة بني دَبيرٍ وبني فَقْعَس، [وهما من فصحاء بني أسد].

(٣) والإشمامُ: وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسرِ، ولا يظهرُ ذلك إلَّا في اللَّفظِ، ولا يظهرُ في الخَطِّ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمامِ في «قيلَ، وَغِيضَ»(1).

= وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١/ ٢٠) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في «التنبيه» (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضًا.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد: أنزع الدلو من البئر «صأيت» صِحْت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ؛ إذا صاح صياحًا ضعيفًا، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي: أكِبَرٌ غيرني.... «أم بيت» يريد: أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئًا ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيَّرها اسمًا وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا ـ في «ليت» ـ قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وأينَ مِنِّيَ لَيتٌ ... إنَّ لَيتًا وإنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

ليتَ شِعْرِي وهَل يَرُدَّنَّ لَيتٌ ... هَلْ لِهَذَا عِندَ الرَّبابِ جَزَاءُ

وقول الآخر:

لَيْتَ شِعرِي مُسافِرُ بنَ أبي عَمـ ... ـرٍو ولَيتٌ يَقُولُهَا المَحزونُ

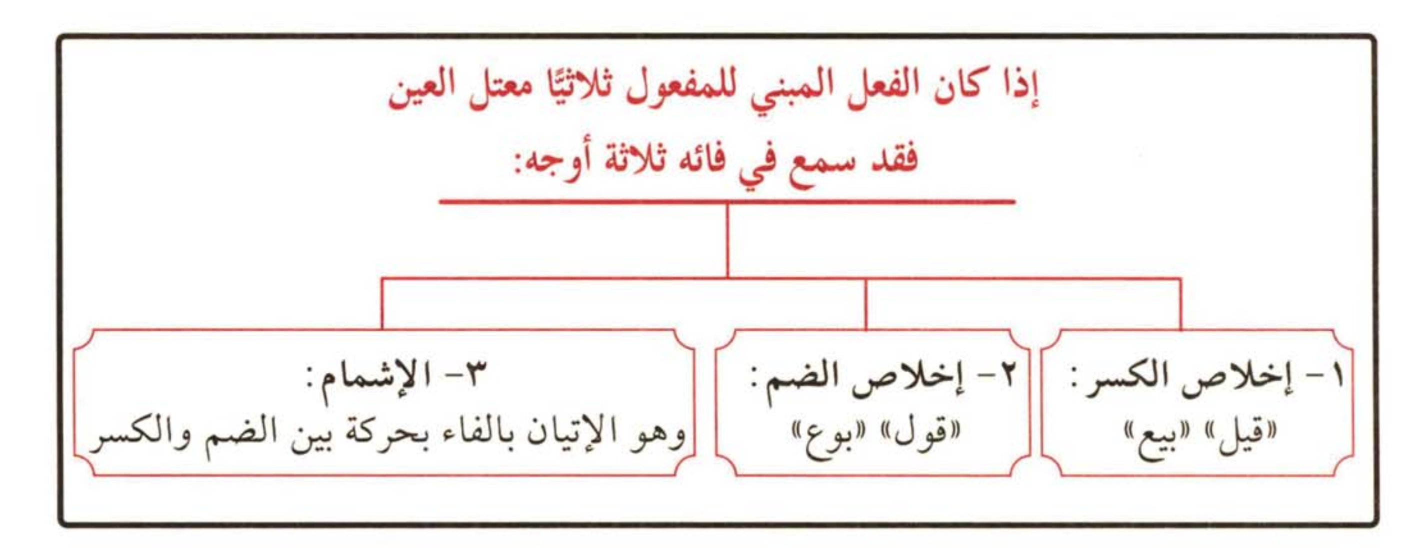
ونظيره ـ في «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسمًا ـ ما جاء في البيت الأول وفي قول الآخر:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ ولو كُنتُ عَالِمًا ... بأذنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أوَائِلُهْ

الإعراب: «**ليت**» حرف تمن ونصب «**وهل**» حرف استفهام المقصود منه النفي «**ينفع**» فعل مضارع «**شيئاً**» مفعول به لينفع «**ليت**» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «**ليت**» حرف تمنٍّ مؤكد للأول «**شباباً**» اسم ليت الأول «**بوع**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «**فاشتريت**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

(1) قال في «النشر» ٢/ ١٥٩: واختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِاْيٓءَ﴾ و﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ فقرأ الكسائي وهشام ورُويس بإشمام الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في ﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ فقط. والباقون بإخلاص الكسر.



٢٤٨ ـ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمـا لِـبـاعَ قَـدْ يُـرَى لِـنَـحْـوِ حَـبْ[١]

إذا أُسندَ الفعلُ الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ بعدَ بنائه للمفعولِ إلى ضميرِ متكلِّم أو مخاطَبٍ أو غائبٍ[2]، فإما أنْ يكونَ واويًّا، أو يائيًّا.

فإنْ كانَ واويًّا، نحوُ: «سامَ» مِنَ السَّوْمِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ كسرُ الفاءِ أو الإشمامُ، فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوزُ الضمُّ، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لئلا يلتبِسَ بفعلِ الفاعل، فإنَّه بالضمِّ ليس إلَّا، نحو: «سُمْتُ العَبْدَ».

وإنْ كانَ يائيًّا، نحو: «باعَ» من البَيعِ، وَجَبَ عندَ المصنِّفِ أيضاً ضَمُّه أو الإشمامُ، فتقول: «بُعْتَ يا عَبْدُ» ولا يجوزُ الكسرُ، فلا تقولُ: «بِعْتَ»، لئلا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ، فإنَّه بالكسرِ فقط، نحو: «بِعْتُ الثَّوبَ».

وهذا معنى قولِه: «**وَإِنْ بِشَكْلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ**» أي: وإن خِيفَ اللَّبسُ في شَكْلٍ من الأَشْكالِ السابقة ـ أعني الضَّمَّ والكَسرَ والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غيرِه لا لَبْسَ معه.

(١) «وإن» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيرى، ونحو مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) يقع الالتباس بالنسبة للفعل الغائب عند الإسناد إلى نون النسوة.

هذا ما ذكرَه المصنِّفُ، والذي ذكرَه غيرُه أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ والإشمامَ هو المختارُ، ولكنْ لا يجبُ ذلك، بَلْ يجوزُ الضمُّ في الواوي، والكسرُ في اليائيِّ[1].

وقوله: «**وَما لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**» معناه أنَّ الذي ثَبَتَ لفاء «باع» من جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ يَثْبُتُ لفاءِ المضاعف، نحو: «حَبَّ»، فتقول: «حُبَّ»، و«حِبَّ» وإنْ شِئْتَ أشْمَمْتَ[2].

٢٤٩ ـ وَما لِفا باعَ لِما العَيْنُ تَلي ... في اخْتارَ وانْقادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلي[٣]

أي: يَثْبُتُ ـ عندَ البناء للمفعول ـ لِما تَليه العَيْنُ مِنْ كلِّ فعلٍ يكونُ على وَزْنِ «افْتَعَل» أو «انْفَعل» ـ وهو مُعتلُّ العينِ ـ ما يثبتُ لفاءِ «باع»[4] مِنْ جوازِ الكسرِ والضمِّ والإشمام، وذلك نحو: «اخْتارَ، وانْقادَ» وشبههما، فيجوزُ في التاءِ والقافِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ،

---

(1) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٥٨ . ٥٩ أن ما ادعاه ابن مالك من هذا الوجوب قد جعلته المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً. ولم يلتفت سيبويه [«الكتاب» ٤/ ٣٣٩ وما بعدها] للإلباس؛ لحصوله في نحو «مختار» و«تُضَارّ».

(2) أوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثي المضعّف عند بنائه للمجهول.
ويرى بعض الكوفيين جواز الكسر، ويراه ابن هشامٍ الحقَّ، وذكر أنه لغةُ بني ضبّة، وبعض تميم. «أوضح المسالك» ٢/ ٥٩.
وقد قرأ علقمة النخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش: ﴿(هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا)﴾ [يوسف: ٦٥] كما في «البحر المحيط» ٥/ ٣٢١.
والإشمام منقول كذلك عن المهاباذي الضَّرير تلميذ عبد القاهر الجرجاني.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة، وفا مضاف، و«باع» قصد لفظه: مضاف إليه «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في اختار» جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(4) وخالف في ذلك ابن عذرة الأنصاري. كما ذكر في «أوضح المسالك» ٢/ ٥٨.

نحو: «اخْتورَ»، و«انْقودَ» والكَسْرُ، نحو: «اخْتيرَ»، و«انْقيدَ» والإِشمامُ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاءِ والقافِ.

٢٥٠ ـ وَقابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيابَةٍ حَرِي(١)

تقدَّمَ أن الفعل إذا بُنيَ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، أُقيمَ المفعولُ به مُقامَ الفاعل، **وأشارَ في هذا البيتِ إلى أنَّه إذا لم يوجَدِ المفعولُ به، أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقامَهُ**، وَشَرَطَ في كلٍّ [واحدٍ] منها أنْ يكونَ قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يَصلحُ للنيابةِ، كالظَّرفِ الذي لا يتصرَّفُ(2)، والمراد به: ما لزم النَّصْبَ على الظَّرفيةِ(٣)، نحو: «سَحَرَ» إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، ونحوُ: «عندَكَ» فلا تقول: «جُلِسَ عندَكَ» ولا «رُكِبَ سَحَرُ»، لئلا تُخرجَهما عما استقرَّ لَهما في لسانِ العرَبِ من لزوم النَّصبِ، وكالمصادر الَّتي لا تتصرَّفُ، نحو: «معاذَ الله» فلا يجوزُ رفع «معاذ الله»؛ لما تَقدَّم في الظَّرفِ، وكذلك ما لا فائدةَ فيه من الظَّرفِ والمصدرِ [والجارِّ والمجرورِ]، فلا تقولُ: «سيرَ وَقْتٌ» ولا «ضُرِبَ ضَرْبٌ» ولا «جُلِسَ في دارٍ» لأنه لا فائدة في ذلك.

---

(١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على «مصدر» ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور متعلق بحري «حري» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.

(2) ومما لا يصلح للنيابة كذلك: الحال، والمفعول معه، والمستثنى، والتمييز، والمفعول لأجله.

(٣) **الظروف على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل: قط، وعَوْضُ، وإذا، وسَحَر.

والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل: عند، وثَمَّ، بفتح الثاء. وهذان النوعان يقال لكلٍّ منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النَّصبِ على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

ومثالُ القابل من كلٍّ منها قولُكَ: «سيرَ يَومُ الجمُعَةِ، وضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ»(١)(2).

٢٥١ ـ وَلا يَنوبُ بَعْضُ هذي إنْ وُجِدْ في اللَّفْظِ مَفْعولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ(٣)

مَذْهَبُ البصريين إلا الأخْفَشَ أنه إذا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه مفعولٌ به ومَصدَرٌ وَظَرفٌ وجارٌّ ومجرورٌ، تعيَّن إقامةُ المفعولِ به مُقامَ الفاعِلِ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ

---

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه **يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان: أحدهما:** أن يكون كل منهما متصرفًا، **وثانيهما:** أن يكون كل واحد منهما مختصًا؛ فإن فقد أحدهما واحدًا من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريبًا.

وأما المتصرف من المصادر، فهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية، كمعاذ الله، فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبًا على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف، فهو ما خُصَّ بإضافةٍ أو وصفٍ أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر، فهو ما كان دالًّا على العدد أو على النوع، أما نحو: «ضُرب ضَرْبٌ» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجارِّ والمجرور ثلاثة شروط: أولها: أن يكون مختصًا؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها. **وثانيها:** ألا يكون حرف الجر ملازمًا لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به. **وثالثها:** ألا يكون حرف الجر دالًّا على التعليل، كاللام والباء ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

(2) سُمِعَتْ عن العرب أفعالٌ مبنيةٌ للمعلوم ملازمةٌ صيغة المبنيّ للمجهول، منها: «دُهِش» و«عُنِيَ» و«شُغِفَ» و«هُزِل»، و«جُنّ» وغيرُها.

ومن المضارع «يُولَعُ» و«يُهرَع». وهي عند الإعراب تُعرَب مبنيّة للمعلوم ومرفوعُها فاعلٌ لها.

(٣) «**ولا**» نافية «**ينوب**» فعل مضارع «**بعض**» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «**هذي**» مضاف إليه «**إن**» شرطية «**وجد**» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «**في اللفظ**» جار ومجرور متعلق بوجد «**مفعول**» نائب فاعل لوجد «**به**» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «**وقد**» حرف تقليل «**يرد**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب... إلخ».

ضَرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِهِ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرِهِ مُقامَهُ مع وجودِهِ، وما وردَ من ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين(1) أنَّه يجوزُ إقامَةُ غيرِهِ وهو موجودٌ، تَقَدَّمَ أو تأخَّرَ، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديدٌ»، وكذلك في الباقي، واسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانوا يَكْسِبونَ﴾ [الجاثية: ١٤](2) وقولِ الشاعر: [الرجز]

ش١٥٦ ـ لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلَّا سَيِّداً ... وَلا شَفَى ذا الغَيِّ إلَّا ذوُ هُدَى(٣)

---

(1) وهو قول المصنف؛ لقوله: «وقد يَرِدْ».
وصرّح به في «التسهيل»؛ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» ١/ ٣٩٨.

(2) ينظر «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٢٨٣.

(٣) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان لا في أصله، وقبله قوله:

وقَدْ كَفَى مِنْ بَدئِهِ ما قَدْ بَدَا ... وإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أحمَدَا

اللغة: «بدئه» مبتدَأُ أمرِه وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني، بوزن رمى يرمي، وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصيَّر ما كان واحدًا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا: أولع، أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معنيٌّ بها؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموًّا ورفعة قدر «شفى» أبرأ، وأراد به ههنا هدى مجازًا «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء: وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشفِ ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصِّلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**يعن**» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «**بالعلياء**» جار ومجرور نائب عن الفاعل «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**سيدًا**» مفعول به ليعن «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: نافية «**شفى**» فعل ماض «**ذا**» مفعول به لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف، و«**الغي**» مضاف إليه «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ذو**» فاعل شفى، وذو مضاف، و«**هدى**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بالعلياء» ـ عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «سيدًا».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك. =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ أنَّه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به علَيه، جازَ إقامَةُ كلٍّ [واحِدٍ] منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيداً، وضُرِبَ في الدار زيدٌ، وإنْ لم يتقدَّم، تعيَّن إقامَةُ المفعولِ به، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ في الدَّارِ»، فلا يجوزُ: «ضُرِبَ زيداً في الدَّارِ».

٢٥٢ ـ وَباتِّفاقٍ قَدْ يَنوبُ الثَّانِ مِنْ ... بابِ «كَسَا» فيما التِباسُهُ أُمِنْ[١]

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فإما أنْ يكونَ من باب «أعْطَى»، أو من باب «ظَنَّ»[٢].

= ومثل هذا البيت قول الراجز:

وإنَّمَا يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دامَ مَعنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيًّا بذكر قَلْبَه» حيثُ أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله: «بذكرٍ» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «قلبه» بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبًا بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعًا؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف، والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًّا بفي.

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وعلمت أخاك مسافرًا، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، وهو أيضًا مراد الناظم بقوله: «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين، وهذا على نوعين؛ لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمدًا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] الأصل: اخترت من الرجال محمدًا، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهمًا، وأعطيت إبراهيم دينارًا، وكسوت محمدًا جبة. =

فإنْ كانَ من بابِ «أعْطَى» ـ وهو المرادُ بهذا البيت ـ فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: «كُسِيَ زيدٌ جبَّةً، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو درهَماً»، وإنْ شِئْتَ أقمت الثاني، فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهمٌ، وكُسيَ زيداً جُبَّةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ، [وذلك نحو: «أعْطَيْتُ زيداً عَمراً» فتتعين إقامةُ الأولِ]، فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوزُ إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئَلَّا يحصل لَبْسٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصلحُ أنْ يكونَ آخذاً، بخلاف الأوَّلِ.

ونَقَلَ المصنِّفُ الاتفاقَ على أنَّ الثاني من هذا الباب يجوزُ إقامَتُهُ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النَّحْويين كلِّهم، فليسَ بجيِّدٍ[1]؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيين أنَّه إذا كانَ الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً، تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ[2]، فتقول: «أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني، فلا تقولُ: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيداً».

٢٥٣ ـ في بابِ «ظَنَّ وَأَرَى» المَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ[3]

يَعني أنَّه إذا كانَ الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظَنَّ وأخواتها، أو كان متعدِّياً إلى ثلاثة مفاعيل، كأرَى وأخواتها، فالأشهَرُ عند النَّحْويين أنّه

= وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا، فهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

(1) هذا في الألفية، لا في غيرها من كتبه، فقد نقل الخلاف وصرّح بنفيه في «شرح التسهيل» وفي «الكافية» كما نقل السيوطي في «البهجة» ص١٥٩.

(2) لكونه فاعلاً في المعنى.

(٣) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

يجبُ إقامةُ الأوَّلِ، ويمتنعُ إقامةُ الثاني في باب «ظَنَّ»[1]، والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظُنّ زيدٌ قائماً» ولا يجوزُ «ظُنَّ زيداً قائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوزُ إقامةُ الثاني، فلا تقولُ: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث، فلا تقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقلَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الاتفاقَ على منعِ إقامةِ الثالث، ونقلَ الاتفاقَ أيضاً ابنُ المصنِّفِ.

وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ[2] ـ إلى أنَّه لا يتعيَّن إقامةُ الأوَّلِ، لا في باب «ظَنَّ» ولا في باب «أَعْلَمَ» لكن يشترطُ ألَّا يحصلَ لَبْسٌ، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائِمٌ، وأُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً»[3].

وأمَّا إقامةُ الثالثِ من بابِ «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الرَّبيعِ وابنُ المصنِّفِ[4] الاتفاقَ على مَنْعِه، وليس كما زَعَما، فقد نقلَ غيرُهما الخلافَ في ذلك[٥]، فتقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرَسَكَ مُسرَجٌ».

فلَو حَصَلَ لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ في باب «ظَنَّ، وأعلم» فلا تقولُ: «ظُنَّ زيداً عمرٌو» على أنَّ «عمرٌو» هو المفعولُ الثاني، ولا «أُعلِمَ زيداً خالِدٌ مُنطَلِقاً».

٢٥٤ ـ وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقا   بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقا[٦]

---

(1) وتعليل ذلك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص١٥٩ . ١٦٠ عن الأبدي في «شرح الجزولية»: لأنه مبتدأ، أو أشبهه بالفاعل، فإن مرتبته قبل الثاني؛ لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب.

(2) وابن عصفور كما في «البهجة» ص١٦٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٩٩، وزاد ابن طلحة.

(3) وبشرط أن لا يكون الثاني جملة أو شبه جملة كما صرح في «التسهيل». «المساعد» ١/ ٣٩٩.

(4) والخضراوي الأندلسي؛ كما في «شرح المرادي» ٢/ ٦٠٩.

(٥) حاصل الخلاف الذي نقله غيرُهما أن بعضَ النُّحاة أجازَه بشرط ألا يُوقعَ في لبس، كما مثَّل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه «التسهيل» بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية؛ لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.

(٦) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل =

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقامَ الفاعل حُكمُ الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفعُ الفعلُ إلَّا مفعولاً واحداً[١]؛ فلو كان للفعل معمولانِ فأكثر، أقمتَ واحداً منها مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبتَ الباقي؛ فتقول: «أُعطيَ زيدٌ دِرْهماً، وأُعلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجُمعةِ أمامَ الأمير في دارِه».

= لها صلة ما المجرورة محلًا بمن «بالرافع» متعلق بقوله: علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما» في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.

(١) يريد: لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبًا لها وهو مبني للمعلوم.